Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 2 - 2026 - Pages 32-49
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

Digital transformation as an approach to reforming public finances and achieving economic sustainability in Libya

Fatimah Faraj Mohammed Ghameedh [1*] ,Fouzeyaa Almutah Abdulhamd [2]
[1] Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid - Libya
[2] Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Bani Walid University, Bani Walid - Libya
***Email (for reference researcher):** fatimafraj@bwu.edu.ly

التحول الرقمي كمدخل لإصلاح المالية العامة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية في ليبيا

فاطمة فرج محمد غميض*[1] ، فوزية المطاع أحمد [2]
[1] قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد- ليبيا
[2] قسم الاقتصاد الزراعي ،كلية الزراعة ، جامعة بني وليد ، بني وليد - ليبيا

Received: 15-01-2026; Accepted: 25-03-2026; Published: 08-04-2026

Abstract
This research aims to examine digital transformation as an approach to reforming public finance and achieving economic sustainability in Libya during the period (2008–2024). The study begins with an analytical review of the theoretical framework of public finance and fiscal sustainability, then explores the potential role of digital transformation in improving the efficiency of fiscal management. The research adopts a descriptive and analytical methodology, relying on official data from the Ministry of Finance and the Central Bank of Libya, as well as reports from relevant international institutions.
The findings reveal that Libya's public finance suffers from a structural imbalance, mainly due to heavy dependence on oil revenues and weak tax performance, leading to significant fluctuations in the national budget and long-term fiscal instability. The results also indicate that adopting digital transformation in financial administration can effectively enhance transparency, accountability, and expenditure efficiency through electronic payment systems and integrated financial databases.
The study recommends accelerating the implementation of comprehensive digital transformation programs in the public financial sector, developing technical infrastructure and human capacities, and diversifying revenue sources to achieve long-term fiscal and economic sustainability.

Keywords: Digital Transformation, Public Finance, Economic Sustainability, Fiscal Reform, Libya.

الملخص
يهدف هذا البحث إلى دراسة التحول الرقمي كمدخل لإصلاح المالية العامة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (2008–2024). انطلقت الدراسة من تحليل الإطار النظري للمالية العامة ووظائفها، ومفهوم الاستدامة الاقتصادية والمالية، ثم تناولت الدور الذي يمكن أن يلعبه التحول الرقمي في تحسين كفاءة الأداء المالي للدولة. اعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي، استند إلى البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والمصرف المركزي، إضافة إلى تقارير المؤسسات الدولية ذات الصلة.
أظهرت النتائج أن المالية العامة الليبية تعاني من اختلال هيكلي واضح يتمثل في الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وضعف الأداء الضريبي، مما أدى إلى تقلبات حادة في الموازنة العامة وعدم استقرار مالي طويل الأمد. كما بينت النتائج أن تبني التحول الرقمي في الإدارة المالية يمكن أن يساهم بفعالية في تعزيز الشفافية والمساءلة وترشيد النفقات العامة، من خلال نظم الدفع الإلكتروني وتكامل قواعد البيانات المالية.
أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في تنفيذ برامج التحول الرقمي الشامل في القطاع المالي الحكومي، وتطوير البنية التحتية التقنية وتدريب الكوادر البشرية، بالإضافة إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة بما يحقق استدامة مالية واقتصادية على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، المالية العامة، الاستدامة الاقتصادية، الإصلاح المالي، ليبيا.

المقدمة

يشهد العالم اليوم تحولاً رقمياً واسعاً يشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية عاملًا رئيسيًا ومحوريًا في تطوير الهياكل والمؤسسات، وتحسين جودة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الخدمات الحكومية، وتعزيز قدرة الاقتصادات على التنافسية ضمن السوق العالمية. كما يمثل التحول الرقمي نقلة نوعية في كيفية إدارة الموارد واستخدام البيانات، مما يسهم بشكل مباشر في رفع كفاءة العمليات المالية العامة وتعزيز شفافية الإنفاق العام، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

وفي ظل تزايد الضغوط الاقتصادية والتحديات الهيكلية التي تعاني منها ليبيا، يعتبر تبني التحول الرقمي في مالية الدولة مدخلاً أساسياً لإصلاح آليات الإدارة المالية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. فالنظم التقليدية القائمة غالباً ما تواجه مشكلات نقص الشفافية، وانتشار الفساد المالي، وضعف التنسيق بين المؤسسات والمسؤولين، مما يؤدي إلى هدر الموارد وتأخير في تنفيذ السياسات المالية. ومن هنا، تبرز أهمية التحول الرقمي كأداة استراتيجية قادرة على إحداث تغيير جذري من خلال تطبيق تقنيات حديثة مثل الحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وأنظمة التخطيط المالي الإلكتروني.

حيث سيتيح هذا التحول تحسين أداء القطاع المالي من حيث ضبط الإنفاق، وتعزيز جمع الإيرادات، وتطوير آلية متابعة الأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى رفع مستوى الرقابة وتوفير البيانات الدقيقة التي تدعم صنع القرار المالي السليم. وعليه، فإن دمج التكنولوجيا الرقمية في المالية العامة يمكن أن يلعب دورًا محوريًا ليس فقط في تحسين جودة الخدمات المالية، بل كذلك في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وتحقيق الشفافية التي يستحقها المواطن الليبي، فضلاً عن دعم الإصلاحات الاقتصادية الشاملة اللازمة لبناء مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة لليبيا.

مشكلة البحث

تواجه إدارة المالية العامة في ليبيا تحديات بنيوية تتمثل في ضعف الكفاءة وغياب الشفافية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مظاهر الفساد المالي وانعكس سلبًا على فعالية السياسات المالية وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ظل هذه الإشكاليات، برز التحول الرقمي كأحد المداخل الاستراتيجية لإصلاح المالية العامة وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة. غير أنّ التساؤل الرئيسي هنا يظل قائمًا حول مدى قدرة التحول الرقمي في السياق الليبي على الحد من الاختلالات المالية وتحسين الأداء المالي بما يضمن استدامة الموارد الاقتصادية.

فروض البحث

1. إن اعتماد التحول الرقمي في إدارة المالية العامة بليبيا يسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية وترشيد النفقات العامة.
2. تطبيق الأنظمة الرقمية يعزز مستوى الشفافية المالية ويحد من فرص انتشار الفساد الإداري والمالي.
3. التحول الرقمي يسهم في تعزيز قدرة المالية العامة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية وتحسين إدارة الدين العام.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله لإحدى القضايا الحيوية في الاقتصاد الليبي، والمتمثلة في ضعف كفاءة إدارة المالية العامة وتفشي الفساد المالي وما يترتب عنه من إعاقة لمسار التنمية الاقتصادية. ويكتسب البحث أهميته من كونه يسلط الضوء على التحول الرقمي كمدخل إصلاحي قادر على تعزيز الشفافية ورفع الكفاءة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة، بما يسهم في تقليص الاختلالات المالية ودعم الاستدامة الاقتصادية. كما تتجلى أهميته العملية في تقديم إطار استراتيجي ورؤية إصلاحية يمكن لصناع القرار الاستفادة منها في بناء منظومة مالية حديثة وفعّالة تتماشى مع متطلبات الحوكمة الرشيدة وأهداف التنمية المستدامة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى استكشاف دور التحول الرقمي كمدخل لإصلاح المالية العامة في ليبيا، من خلال تحليل قدرته على تعزيز الشفافية ورفع الكفاءة والحد من مظاهر الفساد بما يسهم في دعم الاستدامة الاقتصادية. ويتحقق ذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1. توضيح الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي وأبعاده وعلاقته بالمالية العامة.
2. تشخيص أوجه القصور في إدارة المالية العامة الليبية، وخاصة ما يتعلق بضعف الكفاءة وقلة الشفافية وانتشار الفساد.
3. تحليل الدور الإصلاحي للتحول الرقمي في معالجة الاختلالات المالية والإدارية في السياق الليبي.
4. الاستفادة من التجارب الدولية ذات الصلة في توظيف التحول الرقمي بالمالية العامة واستخلاص الدروس الممكن تكييفها مع الواقع الليبي.
5. صياغة رؤية استراتيجية وإطار عملي لتفعيل التحول الرقمي في ليبيا، يراعي خصوصية السياق المحلي ومتطلبات التنمية المستدامة.

منهجية البحث

يقوم البحث على المنهج الوصفي–التحليلي مدعومًا بالمقارنة، من خلال تشخيص واقع المالية العامة في ليبيا وتحليل دور التحول الرقمي في إصلاحها، مع الاستفادة من التجارب الدولية واستعراض الأدبيات والتقارير ذات الصلة للوصول إلى رؤية إصلاحية عملية تدعم الاستدامة الاقتصادية.

حدود البحث

- **الحدود المكانية:**

تقتصر الدراسة على دولة ليبيا باعتبارها نموذجًا لدولة تمر بمرحلة انتقالية تسعى إلى إصلاح منظومة المالية العامة وتعزيز الشفافية من خلال التحول الرقمي.

- **الحدود الزمانية:**

تشمل الفترة 2008–2025، لما تمثله من مرحلة حافلة بالتقلبات الاقتصادية والسياسية والمالية، وشهدت بدايات التحول نحو استخدام الأنظمة الرقمية في الإدارة المالية.

الإطار النظري للدراسة

يمثل هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، حيث يهدف إلى تقديم المفاهيم الأساسية التي تشكل قاعدة البحث، بما في ذلك المالية العامة وأهدافها ووظائفها، مفهوم الاستدامة المالية والاقتصادية، وأهمية التحول الرقمي كأداة استراتيجية لإصلاح المالية العامة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. يربط هذا الفصل بين النظرية والممارسة، ويهيئ القارئ للفصل الثاني الذي يتناول واقع المالية العامة في ليبيا، والفصل الثالث الذي يركز على التحول الرقمي كمدخل للإصلاح المالي.

المبحث الأول: مفهوم المالية العامة وأهدافها ووظائفها

أولًا : تعريف المالية العامة

تُعرّف المالية العامة على أنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تتبعها الدولة لإدارة الموارد المالية العامة، بما يشمل جمع الإيرادات العامة وتوجيه النفقات العامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (Auerbach, 2009).

وتمثل المالية العامة أداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضمان العدالة الاجتماعية، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تنظيم وتوزيع الموارد بين القطاعات المختلفة (OECD, 2020).

يمكن النظر إليها من منظور السياسة الاقتصادية العامة، حيث تشكل أداة لضبط النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات(حسين علي محمد،2024).

ثانيًا : أهداف المالية العامة

تركز المالية العامة على ثلاثة أهداف رئيسية:

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاستقرار الاقتصادي: ضبط السياسات المالية بما يحقق توازن الإيرادات والنفقات ويقلل تقلبات الاقتصاد (العساف، 2020).

1. الكفاءة الاقتصادية: تخصيص الموارد المالية بشكل يحقق أقصى إنتاجية وفائدة للاقتصاد الوطني (Auerbach, 2009).
2. العدالة الاجتماعية: إعادة توزيع الموارد لتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع (United Nations Economic and Social Council, 2025).

ثالثًا : وظائف المالية العامة

1. إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية:

تمثل المالية العامة أداة استراتيجية للدولة لإدارة الموارد المالية بهدف تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات وضمان استقرار الاقتصاد الوطني. فهي تمكن الحكومة من تخصيص الموارد بما يتوافق مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيهها نحو المشروعات الحيوية التي تعزز النمو المستدام، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية (Auerbach, 2009; OECD, 2020).

2. تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي:

توفر المالية العامة إطارًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من خلال الرقابة على الإنفاق والإيرادات، والتخطيط المالي طويل الأمد، بما يضمن مواجهة التحديات الاقتصادية الطارئة والتقلبات المالية (European Commission, 2020).

3. تعزيز العدالة الاجتماعية:

تساهم المالية العامة في إعادة توزيع الموارد بين مختلف شرائح المجتمع، وضمان وصول الخدمات العامة الأساسية إلى الفئات الأكثر حاجة، ما يدعم التوازن الاجتماعي والاقتصادي ويحقق أهداف التنمية البشرية (United Nations Economic and Social Council, 2025).

4. دعم التنمية المستدامة والابتكار الاقتصادي:

في العصر الحديث، أصبح للمالية العامة دور محوري في دعم التنمية المستدامة والابتكار الاقتصادي، من خلال توجيه الموارد المالية نحو المشروعات الإنتاجية والاستثمارات الاستراتيجية والمبادرات الرقمية التي تعزز الكفاءة المالية وتساهم في إصلاح المالية العامة بما يحقق الاستدامة الاقتصادية (عبد الباقي 2019)

المبحث الثاني: مفهوم الاستدامة الاقتصادية والمالية

أولًا : تعريف الاستدامة المالية والاقتصادية

1. الاستدامة المالية:

تشير الاستدامة المالية إلى قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة دون الإضرار بالاستقرار المالي على المدى الطويل (United Nations Economic and Social Council, 2025).

تشمل القدرة على تغطية العجز المالي والسيطرة على مستوى الدين العام، بما يضمن قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.

تعكس هذه القدرة فعالية إدارة المالية العامة وقدرة الحكومة على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات بشكل مستدام.

2. الاستدامة الاقتصادية:

تعني الاستدامة الاقتصادية قدرة الدولة على تحقيق النمو دون استنزاف مواردها (منصور، 2020).

تعكس الاستدامة الاقتصادية قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو طويل الأمد ومتوازن يضمن رفاهية المواطنين ويقلل المخاطر الاقتصادية والاجتماعية (OECD, 2020).

تعتمد على إدارة الموارد الطبيعية والمالية والبشرية بشكل يحقق توازنًا بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

تشمل استدامة الاقتصاد التنويع الاقتصادي، تطوير القطاعات الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات العامة.

ثانيًا : مؤشرات قياس الاستدامة

1. العجز المالي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي:

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يمثل المؤشر الرئيسي لقياس قدرة الدولة على الحفاظ على استقرار المالية العامة.
ارتفاع العجز المستمر يشير إلى مخاطر على الاستدامة المالية والاقتصادية (European Commission, 2020).

2. مستوى الدين العام:

يقيس قدرة الدولة على تحمل الالتزامات المستقبلية وارتفاع الدين العام مقارنة بالناتج المحلي يقلل المرونة المالية ويؤثر على الاستدامة الاقتصادية (United Nations Economic and Social Council, 2025).

3. كفاءة الإنفاق العام:

تتعلق بمدى قدرة الدولة على استخدام الموارد المالية لتحقيق النتائج المرجوة من حيث النمو الاقتصادي والخدمات العامة.
تشمل متابعة الإيرادات والنفقات لضمان الاستخدام الأمثل وتقليل الهدر (OECD, 2020).

4. تنويع مصادر الإيرادات:

يقلل الاعتماد على مصدر واحد (مثل النفط في ليبيا) من المخاطر المالية ويعزز القدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية (European Commission, 2020).

ثالثًا : العلاقة بين الإدارة المالية الرشيدة والاستدامة

1. فعالية الإدارة المالية:

ترتبط الاستدامة بشكل مباشر بكفاءة الإدارة المالية، والتي تشمل التخطيط المالي، الرقابة على النفقات، وتحسين تحصيل الإيرادات (القريوتي، 2018)

2. الإدارة المالية الرشيدة تسمح بالتكيف مع التغيرات الاقتصادية والسياسية، وتوفر المرونة اللازمة لضمان الاستدامة على المدى الطويل تعني الاستدامة الاقتصادية قدرة الدولة على تحقيق النمو دون استنزاف مواردها (الجبالي، 2019).

2. دور الرقابة والمساءلة:

تعزيز الرقابة المالية يضمن شفافية العمليات المالية ويقلل من الهدر والفساد، ما يدعم استقرار المالية العامة (OECD, 2020).

3. التخطيط المالي طويل الأمد:

يتيح وضع خطط مالية مستقبلية متكاملة التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية وتوجيه الموارد بشكل مستدام (United Nations Economic and Social Council, 2025).
التخطيط طويل الأمد يشمل الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، التعليم، والصحة، بما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

المبحث الثالث: التحول الرقمي كمدخل نظري لإصلاح المالية العامة

أولًا : تعريف التحول الرقمي وأهميته في المالية العامة

يشير التحول الرقمي إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لإعادة تصميم العمليات المالية والإدارية للدولة، بهدف تحسين الكفاءة وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة. فهو يمثل نقلة نوعية في طريقة إدارة المالية العامة، حيث لا يقتصر دوره على تسهيل الإجراءات الإدارية التقليدية، بل يتعداها إلى تحسين جودة اتخاذ القرار المالي من خلال توافر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب (World Bank, 2025).
التحول الرقمي يمثل تطورًا إداريًا يهدف إلى رفع الكفاءة وتحسين الخدمات (الديب 2020).
في السياق الاقتصادي، أصبح التحول الرقمي أداة استراتيجية لإصلاح المالية العامة، إذ يسهم في تعزيز جمع الإيرادات العامة وضبط النفقات وتقليل الهدر المالي والفساد. فالاعتماد على نظم رقمية متقدمة في إدارة الإيرادات الحكومية يمكن أن يقلل من فقدان الموارد، ويزيد من فعالية عمليات التحصيل الضريبي، ويتيح متابعة الإنفاق الحكومي بشكل دقيق ومباشر (IMF, 2015).
ويشمل التحول الرقمي في المالية العامة تطبيق مجموعة من الحلول التقنية المتكاملة، مثل نظم الدفع الإلكتروني، ونظم المعلومات المالية الموحدة، والتقارير المالية اللحظية. هذه الأدوات تمكن الحكومة من

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

متابعة الأداء المالي لحظة بلحظة، وتحليل البيانات بسرعة، واكتشاف أي تباين بين الموارد المتاحة والنفقات المنفذة، بما يعزز القدرة على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة وفعالة (OECD, 2020).

وبالتالي فإن التحول الرقمي لا يعمل فقط على تحسين كفاءة الإجراءات الإدارية، بل يمثل مدخلاً أساسيًا لتعزيز الشفافية والمساءلة المالية، وتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للدولة. فهو يربط بين التكنولوجيا الحديثة ومبادئ الإدارة المالية الرشيدة، مما يجعل من الممكن بناء نظم مالية أكثر مرونة وموثوقية، قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والتقلبات المالية في العصر الحديث.

ثانيًا : أبعاد التحول الرقمي في المالية العامة

1. الرقمنة الإلكترونية للمدفوعات والتحصيل:

تتيح أنظمة الدفع والتحصيل الرقمي جمع الإيرادات بشكل أسرع وأكثر دقة، وتقليل الاعتماد على المعاملات النقدية التقليدية التي تفتقر للشفافية (World Bank, 2025).

أي تطبيق نظم دفع الضرائب إلكترونيًا يقلل الهدر ويزيد من كفاءة التحصيل.

2. إدارة الإيرادات والنفقات باستخدام نظم المعلومات المالية:

توفر هذه النظم معلومات لحظية عن الإيرادات والنفقات الحكومية، مما يساعد على ضبط الميزانية وتحقيق التوازن المالي (IMF, 2015).

و يمكن أن تشمل هذه النظم التحليل المالي الذكي، الرقابة التلقائية على الإنفاق، والتقارير الدورية المبسطة لصناع القرار.

3. الرقابة والمساءلة الإلكترونية:

تعزز الرقابة المالية الإلكترونية الشفافية والمساءلة في جميع مستويات الإدارة المالية العامة، وتساعد في الحد من الفساد والهدر المالي (OECD, 2020).

أي تتيح هذه الأنظمة للجهات الرقابية متابعة حركة الأموال بشكل لحظي، وتحليل الأداء المالي وفق مؤشرات محددة.

ثالثًا: العلاقة بين التحول الرقمي والمالية العامة

يُعدّ التحول الرقمي أحد أبرز التطورات التي تشهدها الإدارة المالية العامة في العالم المعاصر، لما له من قدرة على إعادة صياغة أساليب إدارة الموارد المالية، وتحسين الكفاءة، وتعزيز الشفافية والمساءلة. وتنبع أهمية هذه العلاقة من كون المالية العامة تمثل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها إدارة الاقتصاد الوطني، إذ ترتبط بكفاءة تعبئة الموارد وتخصيصها وإنفاقها بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق، يمكن تحليل العلاقة بين التحول الرقمي والمالية العامة من خلال ثلاثة محاور رئيسية: الكفاءة، الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري.

1. التحول الرقمي كمدخل لرفع كفاءة المالية العامة

يمثل رفع الكفاءة التشغيلية أحد أبرز الأهداف التي يسعى إليها التحول الرقمي في إدارة المالية العامة. فاعتماد الأنظمة الرقمية الحديثة يسهم في أتمتة الإجراءات الحكومية، وتبسيط العمليات المتعلقة بتحصيل الإيرادات، وإعداد الميزانيات، ومتابعة تنفيذها، بما يقلل من الأخطاء البشرية ويزيد من دقة المعاملات المالية.

كما أن استخدام البيانات الضخمة (Big Data) والتحليلات الذكية يسمح بتقدير أكثر واقعية للإيرادات والنفقات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين عملية التخطيط المالي وصنع القرار. وفي هذا السياق، تشير تقارير صندوق النقد الدولي (IMF، 2022) إلى أن الدول التي تبنت أنظمة رقمية متكاملة في إدارة ماليتها العامة حققت معدلات أعلى من الكفاءة والقدرة على التنبؤ المالي، مقارنة بالدول التي ما زالت تعتمد على النظم التقليدية.

بذلك يمكن القول إن التحول الرقمي يعزز قدرة المالية العامة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية (Economic Efficiency) من خلال ترشيد النفقات، وتحسين تخصيص الموارد، وتقليص الفاقد المالي والإداري. (الحسناوي2022)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. التحول الرقمي كآلية لتعزيز الشفافية والمساءلة المالية

تُعد الشفافية والمساءلة من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها الإدارة المالية الحديثة، ويُعتبر التحول الرقمي من أهم الأدوات الداعمة لهما. إذ تتيح الأنظمة الرقمية تتبعًا لحظيًا للعمليات المالية، سواء في مرحلة التحصيل أو الصرف أو إعداد التقارير المالية، مما يجعل كل المعاملات قابلة للرصد والمراجعة في أي وقت.

كما تُسهم المنصات الإلكترونية الحكومية في إتاحة المعلومات المالية للعامة، وهو ما يعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية ويرسخ مبادئ الحوكمة الرشيدة. فبمجرد أن تصبح البيانات المالية متاحة بشفافية، تنخفض فرص التلاعب أو إساءة استخدام الموارد العامة.

وتؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD، 2021) أن الرقمنة في المالية العامة تؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة الداخلية والخارجية، وتمكّن من تقوية المساءلة العمودية بين الحكومة والمجتمع، والأفقية بين المؤسسات الحكومية نفسها.

3. التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد المالي والإداري

يُعدّ الفساد أحد أخطر التحديات التي تواجه المالية العامة، لما يسببه من تسرب للموارد، وتشويه للسياسات الاقتصادية، وإضعاف لثقة المواطن بالدولة. وفي هذا الإطار، يشكل التحول الرقمي أداة فعالة للحد من الفساد من خلال تقليص التدخل البشري في الإجراءات المالية، وربط مختلف المؤسسات والجهات المعنية عبر أنظمة إلكترونية موحدة.

فكلما زادت درجة الاعتماد على التكنولوجيا في إنجاز المعاملات، تضاءلت فرص الرشوة والمحسوبية، وازدادت إمكانية تتبع العمليات المالية المشبوهة بشكل فوري. وتشير دراسات البنك الدولي (World Bank، 2023) إلى أن تبني نظم مالية رقمية متكاملة في الدول النامية ساهم في خفض معدلات الفساد المالي بنسبة تتراوح بين 20% و30% خلال السنوات الأولى من التطبيق.

وفي السياق الليبي، يمثل التحول الرقمي فرصة حقيقية لإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة المالية، عبر خلق بيئة أكثر شفافية وانضباطًا، يمكن من خلالها مراقبة الإنفاق العام ومتابعة الإيرادات النفطية وغير النفطية بفعالية أكبر.

واقع المالية العامة في ليبيا

تُعدّ الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسة التي تعكس توجهات السياسة المالية وأولوياتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال تحليل اتجاهات الإيرادات والنفقات العامة والعجز أو الفائض المالي، يمكن تقييم مدى كفاءة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية.

وفي الحالة الليبية، اتسم الأداء المالي خلال المدة (2008–2024) بعدم الاستقرار والتذبذب الواضح، نتيجة الارتباط الشديد للإيرادات العامة بقطاع النفط من جهة، والتقلبات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ عام 2011 من جهة أخرى.

ومن هنا يهدف هذا الفصل إلى تحليل الاتجاهات العامة للموازنة العامة الليبية خلال هذه المدة، عبر استعراض تطور الإيرادات العامة، والنفقات العامة، ثم تقييم العجز أو الفائض المالي العام، وصولاً إلى استخلاص السمات الأساسية للأداء المالي في هذه المرحلة

المبحث الاول: تقييم الاتجاهات العامة الأداء المالي للموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (2008-2024)

اولاً: تحليل الايرادات و النفقات الفعلية خلال فترة 2008 – 2024 في ليبيا .

جدول رقم (1) الايرادات و النفقات الفعلية خلال فترة 2008 – 2024 في ليبيا

السنة	الايرادات	النفقات	فائض او عجز
2008	72,741,200,000	44,115,500,000	+28,625,700,000
2009	41,785,000,000	35,677,200,000	+ 6,107,800,000
2010	61,503,100,000	54,498,800,665	+ 7,004,299,335
2011	16,813,300,000	23,366,500,151	– 6,446,799,849

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

17,639,833,510	53,491,600,000	70,131,433,516	2012
-11,763,316,5000	65,283,500,000	54,763,600,000	2013
- 22,271,034,510	43,814,129,129	21,543,04,597	2014
- 20,828,530,661	36,014,869,339	16,843,400,000	2015
- 20,192,727,710	28,787,928,608	8,595,200,898	2016
- 10,354,793,910	32,692,393,863	22,337,600,000	2017
+ 9,907,214,599	39,236,415,410	49,143,630,000	2018
+ 11,551,514,049	45,813,704,696	57,365,218,745	2019
- 14,483,092,202	37,310,922,028	22,818,000,000	2020
+ 19,844,140,310	85,775,919,404	105,620,059,723	2021
+ 6,501,658,829	127,874,560,048	134,376,218,870	2022
+ 191,324,287	125,726,435,213	125,917,759,500	2023
+ 337,100,000	123,194,000,000	123,531,100,000	2024

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات رسمية من اعداد مختلفة من نشرات المصرف المركزي .

أولًا : تطور الإيرادات العامة في ليبيا (2008–2024)

تعتمد المالية العامة في ليبيا بدرجة شبه كلية على الإيرادات النفطية، التي تمثل ما بين (85% إلى 95%) من إجمالي الإيرادات العامة في أغلب السنوات، في حين تظل الإيرادات غير النفطية محدودة نسبيًا بسبب ضيق القاعدة الضريبية وضعف النشاط الإنتاجي غير النفطي.(المرصد، 2025) .

ويُلاحظ من الاتجاه العام للإيرادات خلال الفترة محل الدراسة أنها شهدت تذبذبًا حادًا تبعًا لتقلبات أسعار وإنتاج النفط، وكذلك لتأثرها بالأوضاع السياسية والأمنية.

الفترة 2008–2010: تميزت بارتفاع ملحوظ في الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميًا وتزايد الصادرات الليبية. وبلغت الإيرادات مستويات قياسية مكّنت الدولة من تحقيق فوائض مالية كبيرة، انعكست في زيادة الإنفاق العام والاحتياطات الأجنبية.

و الفترة 2011–2014: مثّلت مرحلة اضطراب شديد في الأداء المالي بسبب الأحداث السياسية وانهيار مؤسسات الدولة وتوقف الصادرات النفطية في عدة فترات. أدى ذلك إلى تراجع الإيرادات العامة بصورة حادة، حيث سجلت أدنى مستوياتها منذ عقدين تقريبًا، ما نتج عنه عجز واضح في الموازنة.

اما الفترة 2015–2019: شهدت الموازنة العامة تحسنًا نسبيًا في الإيرادات مع استئناف الإنتاج النفطي تدريجيًا بعد استقرار الأوضاع الأمنية نسبيًا، غير أن هذا التحسن ظل هشًّا ومحدودًا، لارتباطه الكامل بتقلبات السوق النفطية وعدم وجود بدائل مالية داخلية مستدامة.

والفترة 2020–2021:تأثرت الإيرادات بانخفاض أسعار النفط عالميًا بسبب جائحة كوفيد-19، ما أدى إلى تقلص الإيرادات العامة مجددًا، رغم استمرار نفقات الدولة عند مستويات مرتفعة، مما وسّع فجوة العجز المالي.

الفترة 2022–2024: مع تحسن أسعار النفط وارتفاع الإنتاج، شهدت الإيرادات العامة تحسنًا ملحوظًا، مدعومة باستعادة المؤسسة الوطنية للنفط السيطرة على أغلب الحقول والموانئ. كما ساهم إطلاق بعض برامج التحول الرقمي في تحسين كفاءة التحصيل المالي، مثل برنامج "راتبك لحظي" سنة 2025، الذي ساعد على ضبط بند الأجور والحد من الازدواجية المالية، ومع ذلك، ظلت الإيرادات النفطية تمثل العمود الفقري للمالية العامة، ما يجعل الموازنة عرضة للمخاطر الخارجية.

ثانيًا : تطور النفقات العامة في ليبيا (2008–2024)

تُعد النفقات العامة في ليبيا أحد أبرز مظاهر الاختلال في السياسة المالية، إذ اتسمت بالاتساع المستمر وبالطابع الاستهلاكي أكثر من التنموي.

وتُظهر البيانات أن بند الأجور والدعم يستحوذان على النسبة الأكبر من الإنفاق العام، بينما ظل الإنفاق الاستثماري محدودًا ومتذبذبًا بسبب غياب الاستقرار السياسي وضعف الإدارة المالية العامة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الفترة 2008–2010: ارتفعت النفقات العامة تماشيًا مع زيادة الإيرادات النفطية، واتجهت الدولة نحو التوسع في الإنفاق الاجتماعي وزيادة المرتبات والدعم، في إطار سياسة مالية توسعية.
الفترة 2011–2016: رغم الانخفاض الحاد في الإيرادات، استمر الإنفاق عند مستويات مرتفعة نتيجة الالتزامات الجارية ورواتب القطاع العام والدعم السلعي والطاقي، مما أدى إلى عجز مالي متفاقم.
كما أدى تشتت مؤسسات الدولة وتعدد الحكومات إلى تضخم كتلة الأجور وازدواجية الصرف.
الفترة 2017–2019: شهدت محاولة لإعادة ضبط المصروفات، غير أن سياسة ترشيد الإنفاق لم تُحدث أثرًا واضحًا، لأن الجزء الأكبر من الإنفاق كان إلزاميًا (أجور ودعم).
الفترة 2020–2021: ارتفعت النفقات بشكل كبير لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، خصوصًا في القطاعات الصحية والاجتماعية، مما زاد من العجز المالي رغم ضعف الإيرادات.
الفترة 2022–2024: استمرت الزيادة في الإنفاق العام، خاصة في بند المرتبات، مع جهود محدودة نحو الإصلاح المالي. كما أن إطلاق برامج التحول الرقمي لم يؤدِ بعد إلى خفض حقيقي في المصروفات، وإن ساعد على تحسين الرقابة والشفافية في تنفيذ الموازنة.

ثالثًا : تطور العجز أو الفائض المالي والاتجاه العام للأداء المالي

يُعدّ العجز المالي أحد أهم المؤشرات الدالة على فعالية السياسة المالية، إذ يعكس مدى التوازن بين الإيرادات والنفقات.
ويُظهر تحليل البيانات أن الموازنة العامة الليبية عانت من عجز متكرر في أغلب سنوات الفترة (2008–2024)، باستثناء بعض السنوات التي تحقق فيها فائض مؤقت بفعل ارتفاع أسعار النفط.
الفترة 2008–2010: حققت الموازنة فائضًا ماليًا واضحًا نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية وتزايد العائدات الخارجية.الفترة
2011–2016: تحول الفائض إلى عجز كبير بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات، مع استمرار الالتزامات الجارية. وتفاقم العجز بفعل الانقسام المالي بين حكومتين ووجود موازنات متنافسة.
الفترة 2017–2019: شهدت بعض التحسن في مستوى العجز نتيجة ارتفاع نسبي في الإيرادات النفطية، لكن الموازنة ظلت في وضع هشّ، مع استمرار الاعتماد على التمويل من الاحتياطيات.
الفترة 2020–2021: ارتفع العجز مجددًا بفعل تراجع الإيرادات النفطية وتزايد النفقات المرتبطة بالجائحة.
الفترة 2022–2024: تحقق بعض التحسن النسبي مع تحسن أسعار النفط وزيادة الإنتاج، إلا أن العجز لم يُلغَ بالكامل بسبب تضخم بند الأجور والدعم. ورغم الجهود الإصلاحية في إدارة المالية العامة، فإن استدامة هذا التحسن تبقى رهينة بتقلبات أسعار النفط والاستقرار السياسي.
وبشكل عام ، يُمكن القول إن الأداء المالي للموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2008–2024) اتسم بالتقلب الحاد، وضعف المرونة المالية، والاعتماد المفرط على إيرادات النفط لتغطية الإنفاق الجاري. كما أن غياب رؤية مالية متكاملة للإصلاح أدى إلى استمرار هشاشة الوضع المالي العام وغياب التوازن الحقيقي بين الإيرادات والمصروفات.

المبحث الثاني: أوجه القصور في كفاءة الأداء المالي على الاقتصاد الليبي (2008–2024)

على الرغم من التطورات التي شهدتها الموازنة العامة الليبية خلال الفترة (2008–2024)، إلا أن الأداء المالي ظل يعاني من قصور هيكلي انعكس سلبًا على الاقتصاد الوطني. ويتضح هذا القصور من خلال تذبذب الإيرادات والفائض أو العجز المالي المتكرر، وهي مؤشرات تعكس ضعف الكفاءة في إدارة المالية العامة.
ويهدف هذا المبحث إلى تحليل أوجه القصور في الأداء المالي للميزانية العامة وتأثيرها على الاقتصاد الليبي، مع الإشارة إلى الدور المحتمل للتحول الرقمي في معالجة هذه الإشكاليات وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

أولًا : الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية

تشكل الإيرادات النفطية المصدر الرئيس للتمويل في ليبيا، حيث تمثل غالبية الموارد المالية للدولة خلال معظم السنوات. ويظهر من تحليل جدول الإيرادات والنفقات الفعلية (جدول رقم 1) أن:

- الأعوام 2008–2010 شهدت فائضًا ماليًا كبيرًا نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- الأعوام 2011–2016 شهدت انخفاضًا حادًا في الإيرادات نتيجة الاضطرابات السياسية وتوقف الإنتاج النفطي، ما انعكس في حدوث عجز مالي متكرر.

اعتماد المالية العامة على مورد واحد غير متجدد جعل الاقتصاد الليبي عرضة لتقلبات أسعار النفط، وأدى إلى ضعف الاستثمارات التنموية، ارتفاع معدلات البطالة، وتذبذب الاستقرار المالي.

ثانيًا: ضعف الرقابة على النفقات العامة

هيمنة بند الأجور والدعم على الموازنة العامة، مع ضعف الرقابة على صرف الأموال، أدى إلى عدة تأثيرات:

1. ازدواجية صرف المرتبات في بعض الفترات، خاصة خلال الانقسامات الحكومية.
2. هدر الموارد في مشاريع غير منتجة أو متوقفة بسبب توقف التمويل أو ضعف التخطيط.
3. زيادة العجز المالي رغم توفر الإيرادات في بعض السنوات.

ضعف الرقابة على النفقات أدت إلى الضغط على الاحتياطيات المالية، وزيادة الديون الداخلية والخارجية، وتقليص القدرة على تنفيذ سياسات مالية مستدامة.

ثالثًا : غياب التخطيط المالي طويل الأمد

تظهر الموازنات الليبية خلال هذه الفترة أنها قصيرة المدى وتعتمد على الأوضاع الراهنة للإيرادات والنفقات، دون وجود رؤية استراتيجية طويلة الأمد.

- أثر ذلك على الاقتصاد في صورة:
  - تذبذب الاستثمار العام والإنفاق التنموي.
  - ضعف تطوير البنية التحتية.
  - صعوبة التنبؤ بالإيرادات والنفقات المستقبلية.

أدى غياب التخطيط طويل الأمد إلى ضعف الاستقرار المالي وتقليل فعالية الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي.

رابعًا : تأثير الانقسامات السياسية والأزمات على كفاءة الأداء المالي

شهدت ليبيا خلال الفترة 2011–2021 انقسامات سياسية متعددة وأزمات أمنية أثرت مباشرة على المالية العامة:

- تنفيذ جزئي للموازنات في بعض السنوات، مع تضخم العجز المالي.
- ضعف قدرة الحكومة على إدارة الاقتصاد الكلي بفعالية.
- تقليص الثقة في المالية العامة وارتفاع المخاطر الاقتصادية.

أدت هذه الأزمات إلى إضعاف القدرة على التخطيط المالي الفعال، وتأخير المشروعات التنموية، وزيادة هشاشة الاستقرار الاقتصادي.

خامسًا: ربط القصور بالتحول الرقمي كمدخل للإصلاح

تقدم نتائج هذا التحليل قاعدة قوية لإظهار أهمية التحول الرقمي في إصلاح المالية العامة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية، من خلال:

1. تحسين كفاءة الإيرادات: عبر أنظمة تحصيل رقمية تقلل الاعتماد على النفط وتزيد الإيرادات غير النفطية.
2. ضبط النفقات: من خلال الصرف الرقمي والمراقبة الإلكترونية لتقليل الهدر وضمان الالتزام بالخطة المالية.
3. تعزيز التخطيط طويل الأمد: نظم المعلومات المالية الرقمية تمكن من توقع الإيرادات والنفقات المستقبلية وإعداد موازنات أكثر استدامة.
4. تعزيز الشفافية والمساءلة: البيانات الرقمية الدقيقة تسمح باتخاذ قرارات مبنية على معلومات حقيقية، مما يدعم الاستقرار المالي والثقة في الاقتصاد.

المبحث الثالث: انعكاسات ضعف كفاءة الأداء المالي على الاقتصاد الليبي والاستدامة المالية (2008–2024)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يعكس الأداء المالي للدولة بشكل مباشر قدرة الاقتصاد على تحقيق الاستقرار والنمو، وضمان استدامة الموارد المالية. وتشير البيانات الفعلية للموازنة العامة الليبية (2008–2024) إلى أن ضعف كفاءة الأداء المالي أثر بشكل ملموس على الاقتصاد الوطني، سواء على صعيد الاستقرار المالي، أو على صعيد النمو الاقتصادي والاستدامة المالية، إضافة إلى تأثيره على العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية.

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل انعكاسات هذا الضعف على مختلف أبعاد الاقتصاد الليبي وربطها بالفرص التي يمكن أن يتيحها التحول الرقمي لمعالجة هذه التحديات.

أولًا : انعكاس ضعف الأداء المالي على الاستقرار الاقتصادي الكلي

يبين جدول الإيرادات والنفقات الفعلية (جدول رقم 1) أن السنوات 2011–2016 شهدت عجزًا ماليًا متكررًا نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية واستمرار النفقات الجارية. هذا العجز أدى إلى:

1. صعوبة التخطيط المالي طويل الأمد.
2. تراجع الاحتياطيات النقدية والقدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية المفاجئة.
3. ضعف قدرة الدولة على إدارة السياسة النقدية والسياسة المالية بفعالية.

النتيجة: الاقتصاد الليبي أصبح هشًا، مع ضعف المرونة المالية لمواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية.

ثانيًا : انعكاس ضعف الأداء المالي على الاستثمار والنمو

1. سيطر بند الأجور والدعم على الموازنة العامة، مما حدّ من القدرة على الإنفاق الاستثماري.
2. أدى ضعف الاستثمار في المشروعات الإنتاجية والبنية التحتية إلى:
   - تباطؤ التنمية الاقتصادية.
   - انخفاض فرص التشغيل وزيادة البطالة.
   - تراجع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

ضعف الأداء المالي انعكس على النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية كمورد رئيسي.

ثالثًا : انعكاس ضعف الأداء المالي على الاستدامة المالية

1. اعتماد الموازنة على النفط وغياب التنويع المالي جعل الاستدامة المالية مهددة.
2. ارتفاع العجز المتكرر، إلى جانب تراكم الديون الداخلية والخارجية، جعل تمويل الموازنة المستقبلية غير مضمون.
3. غياب التخطيط طويل الأمد حدّ من قدرة الدولة على تحقيق استدامة الموارد المالية على المدى الطويل.
4. ضعف الأداء المالي يجعل استدامة المالية العامة في ليبيا عرضة للمخاطر، ويزيد من اعتماد الدولة على تقلبات أسعار النفط العالمية.

رابعًا : انعكاس ضعف الأداء المالي على العدالة الاجتماعية والتنمية

1. تركيز الإنفاق على الأجور والدعم لم يكن كافيًا لتعزيز التنمية الشاملة، خصوصًا في القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.
2. ضعف الاستثمار التنموي أدى إلى تأخر تحسين مستوى المعيشة وزيادة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين.

انعكاس ضعف الأداء المالي يظهر في تأخر التنمية البشرية، وزيادة هشاشة الرفاه الاجتماعي.

خامسًا : دور التحول الرقمي في التخفيف من انعكاسات ضعف الأداء المالي

يمكن للتحول الرقمي أن يلعب دورًا استراتيجيًا في معالجة آثار ضعف الأداء المالي من خلال:

1. تعزيز الاستقرار المالي: أنظمة متابعة الإيرادات والنفقات الرقمية تقلل فجوات العجز المفاجئ وتساعد على التحكم في الموارد.
2. دعم النمو والاستثمار: الرقمنة تتيح تخصيص الموارد بفعالية للمشروعات الإنتاجية والاستثمارية.
3. تحقيق الاستدامة المالية: أنظمة التخطيط المالي الرقمية تساعد على توقع الإيرادات والنفقات المستقبلية وتقليل الاعتماد على النفط.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. تعزيز العدالة الاجتماعية: الرقمنة تمكن من توجيه الدعم والأجور بشكل أكثر فعالية وتقليل الهدر، ما يدعم التنمية المستدامة.

التحول الرقمي كمدخل لإصلاح المالية العامة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية

المبحث الأول: دوافع التحول الرقمي لإصلاح المالية العامة في ليبيا

يتناول هذا المبحث الأسباب الأساسية التي تجعل التحول الرقمي ضرورة استراتيجية لإصلاح المالية العامة في ليبيا:

1. ضعف الكفاءة في إدارة الموارد المالية العامة

تبرز مشكلة ضعف التكامل بين التخطيط المالي والسياسات الاقتصادية الفعلية كعائق رئيسي أمام تحقيق استقرار مالي فعّال. تعاني المالية العامة من تقديرات غير دقيقة للعوائد والإيرادات الحكومية، خاصة مع اعتماد مفرط على الإيرادات النفطية التي تتسم بتقلباتها العالية. هذا الضعف يسبب فجوات في الميزانيات وضعف القدرة على التمويل المستدام للنفقات الحكومية، مما يتطلب أدوات وتقنيات جديدة لتحسين الدقة والفعالية في التخطيط المالي.

2. غياب الشفافية والمساءلة

تعد الشفافية والمساءلة من الركائز الأساسية لأي نظام مالي ناجح، إلا أن ليبيا تعاني من ضعف واضح في نشر التقارير المالية الموحدة والدورية، مما يحد من قدرة الجهات الرقابية على تقييم الأداء المالي. إضافة إلى ذلك، يخلق تعدد مراكز القرار المالي حالة من التضارب في تحديد أولويات الإنفاق، ويعمق حالة الضبابية المالية التي تؤدي إلى استغلال غير مشروع للموارد. هذا الواقع يجعل من التحول الرقمي أداة حيوية لتعزيز نشر المعلومات وتحقيق مسائلة فعالة.

3. تفشي الفساد المالي والإداري

يشكل الفساد المالي أحد أكبر التحديات التي تعرقل الإصلاح الاقتصادي في ليبيا، حيث يتجلى في إنفاق غير مبرر، والتلاعب في العقود الحكومية، وضعف المساءلة القانونية. إن غياب النظام الرقابي الفعال وعدم تعقب النفقات بشكل دقيق يؤدي إلى هدر واسع للموارد، مما يثقل كاهل الاقتصاد الوطني ويعوق فرص التنمية المستدامة. حينها يصبح التحول الرقمي ضرورة لمحاربة هذا الفساد من خلال تطبيق أنظمة مالية شفافة وقابلة للتتبع.

4. أهمية الإصلاح الرقمي

يبرز الإصلاح الرقمي كرافد أساسي لتحسين جودة التخطيط المالي والتنفيذ، حيث يمكنه توفير بيانات دقيقة وموثوقة في الوقت المناسب، مما يتيح لصناع القرار اتخاذ خيارات مستنيرة ومبنية على معلومات واقعية. كما يعزز الرقابة المالية من خلال أنظمة إلكترونية متقدمة، ويساهم في دعم الاستدامة المالية والاقتصادية من خلال تحسين إدارة الموارد وتقليل التبذير. الإطار الرقمي لا يقتصر فقط على تحديث التكنولوجيا، بل يشمل تطوير ثقافة عمل جديدة مبنية على الشفافية والابتكار.

المبحث الثاني : التجارب الدولية والإقليمية في التحول الرقمي للمالية العامة

يُعد التحول الرقمي في المالية العامة مسارًا استراتيجيًا تبنّته العديد من الدول خلال العقدين الأخيرين، استجابةً لمتطلبات الحوكمة الرشيدة وتعقيدات إدارة المال العام في ظل التطورات التكنولوجية. وقد أظهرت التجارب الدولية والإقليمية تفاوتًا في مستوى التقدم والنتائج المحققة، إلا أنها جميعًا أكدت أن الرقمنة ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لإصلاح الهياكل المالية وتحقيق الكفاءة والشفافية والاستدامة.

في هذا المبحث، سيتم تناول بعض النماذج الدولية والإقليمية البارزة التي حققت نتائج ملموسة في إصلاح المالية العامة عبر التحول الرقمي، مع استخلاص الدروس التي يمكن الإفادة منها في الحالة الليبية.

أولًا: التجارب الدولية

1. تجربة إستونيا – نموذج الدولة الرقمية الكاملة

تُعد إستونيا من أبرز النماذج العالمية في التحول الرقمي الشامل، حيث نجحت منذ مطلع الألفية في بناء منظومة حكومية رقمية متكاملة تشمل جميع القطاعات، بما في ذلك المالية العامة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

قامت الحكومة الإستونية بإنشاء نظام مالي رقمي موحد (e-Public Finance System) يتيح تتبع جميع المعاملات المالية والإدارية في الوقت الحقيقي، ما مكّنها من تقليص الإنفاق الحكومي بنسبة تقارب 25% خلال السنوات الأولى من التطبيق.

كما ساهم هذا النظام في رفع كفاءة التحصيل الضريبي، وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة من خلال إتاحة البيانات المالية للعامة بشكل شفاف (World Bank، 2022).

وتُبرز تجربة إستونيا أهمية الإرادة السياسية، والبنية التحتية التكنولوجية، والبيئة التشريعية كركائز أساسية لإنجاح التحول الرقمي في المالية العامة.

2. تجربة كوريا الجنوبية – الرقمنة كدعامة للحوكمة المالية

تُعد كوريا الجنوبية من الدول التي استطاعت دمج التكنولوجيا في منظومة إدارتها المالية بصورة متقدمة. فقد أطلقت وزارة المالية نظامًا يُعرف باسم (Digital Budget & Accounting System (dBrain، وهو نظام إلكتروني شامل يربط بين المؤسسات الحكومية والوزارات المختلفة.

أدى هذا النظام إلى تقليص الفاقد المالي الناتج عن الازدواجية في الإنفاق، وتحسين دقة إعداد الموازنات الحكومية، كما مكّن المراقبين الماليين من متابعة تنفيذ الميزانية في الوقت الفعلي.

وتُظهر تجربة كوريا الجنوبية أن التحول الرقمي لا يُسهم فقط في الأتمتة، بل في تعزيز التكامل المؤسسي وتحقيق رقابة مالية أكثر فعالية (OECD، 2021).

ثانيًا: التجارب الإقليمية العربية

1. تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة

تُعد الإمارات نموذجًا عربيًا متقدمًا في مجال الرقمنة الحكومية، إذ نجحت في دمج مبادئ الحكومة الذكية ضمن إطار إدارة المالية العامة.

تم إطلاق نظام الدرهم الإلكتروني eDirham كمنصة موحدة للمدفوعات الحكومية، مما ساهم في تقليل الاعتماد على التعاملات النقدية وتعزيز الشفافية في التحصيل المالي.

كما أنشأت وزارة المالية بوابة البيانات المفتوحة التي تتيح للجمهور الاطلاع على تفاصيل الموازنات والإيرادات والنفقات، وهو ما عزز الثقة والمساءلة العامة.

وقد ساهم هذا التوجه في تحسين ترتيب الإمارات في مؤشرات الشفافية الحكومية والتحول الرقمي على المستوى الإقليمي والعالمي (UNDP، 2023).

2. تجربة المغرب

اتجه المغرب خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز التحول الرقمي في الإدارة المالية من خلال مشروع المالية العامة الرقمية (Digital Public Finance Project) الذي تشرف عليه وزارة الاقتصاد والمالية.

يهدف المشروع إلى دمج مختلف الأنظمة المالية في منصة رقمية موحدة تشمل إدارة الموازنة، والتحصيل، والمراقبة المالية.

وقد حقق المغرب تقدمًا ملحوظًا في تحسين كفاءة الإنفاق العام وزيادة الشفافية مع المالية، مدعومًا بإصلاحات قانونية وتشريعية تُنظّم البيانات الحكومية وتُعزّز الأمن السيبراني المالي (IMF، 2022).

ثالثًا: الدروس المستفادة من التجارب المقارنة

من خلال استعراض التجارب السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس والعوامل المشتركة التي أسهمت في نجاح التحول الرقمي في المالية العامة، أبرزها:

وجود إرادة سياسية واضحة وداعمة للتحول الرقمي بوصفه مشروعًا وطنيًا لا مجرد مبادرة تقنية.

تطوير بنية تحتية تكنولوجية متكاملة تضمن التواصل الفعّال بين المؤسسات المالية الحكومية.

تحديث الأطر القانونية والتشريعية لتوفير الحماية للبيانات وضمان الشفافية والمساءلة.

الاستثمار في تنمية الكفاءات البشرية وتأهيل الكوادر المالية والإدارية على العمل ضمن البيئة الرقمية.

توحيد الأنظمة والبيانات المالية بما يحقق التكامل المؤسسي ويمنع الازدواجية في الإنفاق والإجراءات.

تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير وتنفيذ حلول التحول الرقمي المالي.

هذه الدروس تشكّل مرجعًا مهمًا للحالة الليبية، إذ يمكن تكييفها وفقًا لخصوصية الواقع الاقتصادي والإداري في ليبيا، بما يتيح تصميم نموذج إصلاحي واقعي للتحول الرقمي في إدارة المالية العامة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المبحث الثالث: التحول الرقمي في ليبيا – التطبيقات الحديثة في المالية العامة

أولاً: واقع التحول الرقمي في ليبيا

يشهد العالم تحولاً متسارعًا نحو الرقمنة في إدارة المالية العامة، حيث أصبحت التقنيات الرقمية أحد أهم الأدوات المستخدمة لتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة إدارة الموارد المالية للدولة. وفي هذا السياق، بدأت ليبيا خلال السنوات الأخيرة بمحاولات جادة لتبني مسار التحول الرقمي في المؤسسات العامة، رغم ما تواجهه من تحديات مؤسسية وبنيوية.

فقد شهدت ليبيا منذ عام 2015 مجموعة من المبادرات الهادفة إلى رقمنة العمليات الحكومية، مثل إطلاق أنظمة الدفع الإلكتروني، والربط بين وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي، وتطوير أنظمة المحاسبة الحكومية (IMF, 2022).

غير أنّ واقع التحول الرقمي في ليبيا ما زال يواجه صعوبات متعددة تتمثل في ضعف البنية التحتية التقنية، وتعدد الأنظمة غير المتكاملة بين الجهات الحكومية، وضعف الإطار التشريعي المنظم لاستخدام التقنيات الرقمية في المجال المالي (World Bank, 2023). كما تبرز مشكلة نقص الكفاءات البشرية المؤهلة لإدارة النظم الرقمية المتطورة، وهو ما يُعدّ عائقًا أمام تحقيق تحول شامل ومستدام.

ورغم هذه التحديات، فإن تبنّي الدولة لمفهوم التحول الرقمي بدأ يترسخ بشكل تدريجي، لا سيما بعد إدراك الجهات المالية أهمية التكنولوجيا في تحسين إدارة الإيرادات والنفقات العامة، وتقليص الهدر المالي الناتج عن المعاملات الورقية واليدوية.

ثانيًا: المبادرات الحكومية في مجال التحول الرقمي المالي

اتخذت الحكومة الليبية خلال السنوات الأخيرة عدة خطوات عملية في سبيل رقمنة المالية العامة، سواء على مستوى تحصيل الإيرادات أو على مستوى ضبط النفقات. ومن أبرز هذه المبادرات ما يلي:

1. **نظام المرتبات الموحد:**

يمثل هذا النظام أحد الركائز الأساسية للتحول الرقمي في وزارة المالية، إذ يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات مركزية تربط جميع الجهات الحكومية من أجل توحيد عملية صرف المرتبات، والحد من ظاهرة الازدواج الوظيفي، وضبط الإنفاق العام على الأجور (Ministry of Finance, 2024).

2. **منظومة الإفصاح المالي الإلكتروني:**

أطلقت وزارة المالية منظومة للإفصاح المالي تهدف إلى تتبع تنفيذ الميزانية العامة وتقديم تقارير دورية إلكترونية للجهات الرقابية. تتيح هذه المنظومة تتبعًا لحظيًا للنفقات والإيرادات، وتسهم في تحسين الشفافية والمساءلة (OECD, 2020).

3. **التحصيل الإلكتروني للإيرادات العامة:**

شرعت بعض الجهات الخدمية في تطبيق أنظمة التحصيل الإلكتروني، مثل شركات الاتصالات والمصارف التجارية والهيئات الضريبية، مما ساهم في تقليل الاعتماد على المعاملات النقدية، وزيادة دقة التحصيل وتخفيف فرص التلاعب أو الفساد المالي (World Bank, 2025).

4. **الربط المؤسسي بين المالية والمصارف التجارية:**

تم تطوير منظومات للربط بين وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي والمصارف العامة، بهدف ضمان سرعة تحويل المرتبات، وتسهيل الرقابة على عمليات الصرف والتحويل المالي في مختلف أنحاء البلاد.

ورغم أن هذه المبادرات لا تزال في مراحلها الأولى، إلا أنها تمثل تحولًا جوهريًا في آليات إدارة المالية العامة في ليبيا، وتُعدّ نواة لرقمنة النظام المالي الحكومي.

ثالثًا: دراسة حالة تطبيقية – برنامج "راتبك لحظي" (2025)

يُعدّ برنامج "راتبك لحظي" من أبرز الخطوات العملية التي اتخذتها ليبيا في مسار التحول الرقمي المالي. أطلق البرنامج رسميًا في أغسطس 2025 تحت إشراف وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي، ويهدف إلى متابعة حركة صرف المرتبات الحكومية بشكل لحظي عبر منصة رقمية متكاملة تربط جميع الجهات الحكومية والمصارف التجارية.

1. **أهداف البرنامج:**

- تمكين وزارة المالية من تتبع عملية صرف المرتبات فورًا بعد اعتمادها.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- القضاء على الازدواج الوظيفي وتكرار المرتبات بين الجهات العامة.
- تعزيز الشفافية والانضباط المالي في بند الأجور، الذي يُعدّ من أكبر بنود الإنفاق العام في ليبيا.
- رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية عبر قاعدة بيانات موحدة ومحدثة باستمرار.

2.آلية العمل والأثر المالي لبرنامج "راتبك لحظي"

يعمل برنامج "راتبك لحظي" على ربط قواعد بيانات العاملين في الجهات الحكومية مع أنظمة الصرف في المصارف التجارية، بحيث تتم مطابقة بيانات المستفيدين آليًا قبل صرف المرتبات، ما يضمن وصول المرتب إلى مستحقيه في الوقت المحدد. كما يُصدر النظام تقارير فورية للجهات الرقابية، توضح حجم الإنفاق وعدد المستفيدين في كل قطاع.

تشير البيانات الأولية (Ministry of Finance, 2025) إلى أن البرنامج ساهم في تحقيق نتائج ملموسة خلال الأشهر الأولى من تطبيقه، أبرزها اكتشاف حالات الازدواج الوظيفي وتكرار الصرف بين مؤسسات مختلفة، وتحسين سرعة ودقة عمليات تحويل المرتبات، ورفع مستوى التنسيق بين وزارة المالية والمصارف، وتقليص الأخطاء الإدارية والمالية في إدخال البيانات.

ورغم النجاحات الأولية، يواجه البرنامج بعض التحديات، من أبرزها ضعف الربط التقني في بعض المؤسسات المحلية، خاصة في المناطق البعيدة، ونقص الكوادر الفنية القادرة على تشغيل وصيانة النظام، بالإضافة إلى الحاجة إلى تشريعات تنظيمية تحكم تبادل البيانات بين المؤسسات لضمان حماية الخصوصية المالية.

ويُعتبر برنامج "راتبك لحظي" نموذجًا عمليًا لكيفية مساهمة التحول الرقمي في تحسين كفاءة إدارة النفقات العامة وتعزيز الشفافية المالية. فمن خلال المتابعة اللحظية لحركة الأموال العامة، أمكن تقليص الهدر المالي وضبط الإنفاق، مما يضع ليبيا على مسار إصلاح مالي تدريجي ومتوازن.

المبحث الرابع: التحول الرقمي ودوره في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والمالية في ليبيا (2008–2024)

شهدت المالية العامة في ليبيا خلال العقدين الأخيرين تحديات كبيرة، تمثلت في تذبذب الإيرادات النفطية، ارتفاع الإنفاق العام، وانتشار مظاهر الهدر والفساد المالي. وفي هذا السياق، أصبح التحول الرقمي أداة استراتيجية لا غنى عنها لتعزيز الكفاءة الاقتصادية، وتحسين إدارة الموارد المالية العامة، ودعم الاستدامة الاقتصادية والمالية للدولة.

كما أظهرت التجربة الأخيرة في ليبيا، مثل برنامج "راتبك لحظي" (2025)، أن التحول الرقمي لم يعد مجرد وسيلة تقنية لتسهيل الإجراءات الإدارية، بل أصبح مدخلًا فعّالًا لإعادة بناء الثقة في المؤسسات المالية، وتحقيق استقرار مالي طويل الأجل (World Bank, 2025; IMF, 2015)

أولًا: اثر التحول الرقمي في دعم الاستدامة الاقتصادية والمالية في ليبيا (2008–2024)

1. تحسين إدارة الإيرادات والنفقات

تبنت وزارة المالية الليبية عددًا من المبادرات الرقمية لتحصيل الإيرادات الحكومية ومتابعة النفقات، مما ساهم في زيادة كفاءة التحصيل وتقليل الاعتماد على المعاملات النقدية التقليدية (Ministry of Finance, 2024).

2. تجربة برنامج "راتبك لحظي"

أطلق البرنامج في أغسطس 2025 لمتابعة صرف المرتبات الحكومية لحظة بلحظة، وربط جميع الجهات الحكومية بالمصارف التجارية (IMF, 2025).

ساهم البرنامج في الحد من الازدواج الوظيفي، تقليص الأخطاء الإدارية، وزيادة دقة البيانات المالية، مما يعزز استدامة الإنفاق على بند المرتبات.

3. دعم التوازن المالي وتنويع الموارد

من خلال الرقمنة، تمكنت الدولة من الحصول على بيانات دقيقة حول الإيرادات غير النفطية، مما يساعد على تخطيط أفضل وتقليل الاعتماد الكلي على النفط.

ساهمت البيانات الرقمية في وضع أولويات الإنفاق العام، مع توجيه الموارد نحو مشاريع تنموية مستدامة (World Bank, 2024).

ثانيًا : التحديات التي تواجه التحول الرقمي لتحقيق الاستدامة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. البنية التحتية الرقمية: ضعف الربط بين المؤسسات والمناطق المختلفة يقلل من فعالية النظام الرقمي.
2. الكوادر البشرية: نقص الموظفين المؤهلين لإدارة النظم الرقمية وتحليل البيانات المالية.
3. التشريعات والسياسات الرقمية: غياب إطار قانوني واضح لتنظيم العمليات الرقمية وحماية البيانات المالية.
4. الأمن السيبراني: ضرورة حماية الأنظمة الرقمية من الاختراقات وضمان سرية البيانات.

ثالثًا : سبل تعزيز التحول الرقمي لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية

1. تطوير استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي في المالية العامة تشمل البنية التحتية، التشريعات، والحوكمة الرقمية.
2. تدريب وتأهيل الكوادر المالية والإدارية على استخدام النظم الرقمية والتحليلات المالية الذكية.
3. توسيع نطاق التطبيقات الرقمية لتشمل جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية لضمان تكامل البيانات وتحقيق الرقابة اللحظية.
4. تعزيز الشفافية من خلال نشر التقارير المالية الرقمية وإتاحة المعلومات للمجتمع المدني والمؤسسات الرقابية

النتائج

1. اختلال الهيكل المالي العام في ليبيا: أظهرت البيانات اعتماد المالية العامة بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما جعلها رهينة لتقلبات أسعار النفط، في حين ظل الأداء الضريبي ضعيفًا ومحدود المساهمة في تمويل النفقات العامة.
2. هيمنة الإنفاق التسييري على حساب الإنفاق التنموي: تبيّن أن معظم النفقات الحكومية تتركز في الأجور والدعم والإنفاق التشغيلي، مقابل تراجع واضح في النفقات الاستثمارية، الأمر الذي أضعف القدرة الإنتاجية والقاعدة التنموية للدولة.
3. تذبذب رصيد الموازنة بين الفائض والعجز: شهدت الموازنة العامة تقلبات حادة تبعًا لتغير أسعار النفط والظروف السياسية، مما يعكس ضعف التخطيط المالي طويل الأمد وغياب الاستقرار المالي.
4. قصور في كفاءة الأداء المالي والإداري: لوحظ وجود ضعف في أنظمة المتابعة والرقابة، وتأخر في إعداد التقارير المالية الدقيقة، وغياب التكامل بين المؤسسات المالية، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الهدر والفساد المالي.
5. ضعف استدامة المالية العامة: أدى استمرار العجز المالي وتراجع الإيرادات غير النفطية إلى زيادة الضغوط على الدين العام والاحتياطات النقدية، بما يهدد الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل.
6. التحول الرقمي يمثل مدخلًا إصلاحيًا استراتيجيًا: تشير الأدلة إلى أن التحول الرقمي يسهم في رفع كفاءة إدارة الإيرادات، وتحسين الرقابة على النفقات، وتعزيز الشفافية والمساءلة في المالية العامة.
7. محدودية تطبيق التحول الرقمي في ليبيا: رغم وجود مبادرات مثل "راتبك لحظي" (2025)، إلا أن التحول الرقمي في الإدارة المالية ما يزال جزئيًا وغير متكامل، ويحتاج إلى استراتيجية وطنية واضحة وتنسيق مؤسسي فعّال.
8. العلاقة الإيجابية بين التحول الرقمي والاستدامة الاقتصادية: كلما تعزز التحول الرقمي في المالية العامة، زادت قدرة الدولة على ترشيد الإنفاق وتنويع الإيرادات وتحقيق استدامة مالية واقتصادية مستقرة.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1. إعداد استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي في المالية العامة،

تحدد الأهداف، والمسؤوليات، ومؤشرات الأداء، بما يضمن التنسيق بين وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة.

2. تطوير البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي العام،

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

من خلال تحديث أنظمة الدفع الإلكتروني، وتوحيد المنصات المالية، وإنشاء قاعدة بيانات مركزية تسهّل المتابعة والتحليل المالي في الوقت الفعلي.

3. رقمنة عمليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة،

لتصبح عملية إلكترونية متكاملة تتيح تتبع الإنفاق والرقابة الفورية على الصرف العام، وتقليل الأخطاء اليدوية والانحرافات المالية.

4. تنويع القاعدة الإيرادية للدولة،

عبر تحديث المنظومات الضريبية والجمركية إلكترونيًا، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية والاقتصاد الرقمي لزيادة الإيرادات غير النفطية.

5. رفع كفاءة الكوادر البشرية في مجال التحول الرقمي المالي،

من خلال برامج تدريب وتأهيل في نظم الإدارة المالية الحديثة والتقنيات الرقمية.

6. تعزيز نظم الشفافية والمساءلة المالية الإلكترونية،

بإنشاء أنظمة رقابة رقمية تربط النفقات الفعلية بالتقارير الآنية وتحد من فرص الفساد المالي والإداري.

7. الاستفادة من الخبرات الدولية،

بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لدعم جهود إصلاح المالية العامة رقمياً.

8. ربط التحول الرقمي بأهداف التنمية المستدامة (SDGs)،

خاصة الهدف (16) المتعلق بالمؤسسات الفاعلة والشفافة، والهدف (8) المعني بالنمو الاقتصادي المستدام والعمل اللائق.

9. إصدار تقارير مالية رقمية دورية،

توضح أداء المالية العامة وتُتاح للجمهور، بما يعزز الثقة العامة ويكرّس مبدأ المساءلة والشفافية في إدارة المال العام.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

1. القريوتي، فؤاد. (2018). المالية العامة والسياسة المالية: النظرية والتطبيق. عمان: دار وائل للنشر.
2. العساف، خالد عبد الله. (2020). السياسة المالية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية. الرياض: معهد الإدارة العامة.
3. عبد الباقي، عبد السلام. (2019). إصلاح المالية العامة في الدول النامية: رؤية تحليلية مقارنة. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
4. منصور، أحمد عبد القادر. (2020). الاستدامة الاقتصادية والإصلاح المالي في الاقتصادات الريعية العربية. القاهرة: دار الفكر العربي.
5. الجبالي، محمود صالح. (2019). الحوكمة الرشيدة كمدخل لتحقيق الاستدامة المالية في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة تونس.
6. الحسناوي، عبد الله. (2022). التحول الرقمي كمدخل لتحسين كفاءة المالية العامة: دراسة مقارنة بين الدول العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
7. محمد، هاجر حسين علي محمد. (2024). دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة مصر. المركز الديمقراطي العربي.

ثانيًا :المراجع الأجنبية

8. Auerbach, A. J. (2009). Public finance and the role of government in the economy. Cambridge University Press.
9. Caselli, F., Grigoli, F., & Sandri, D. (2023). Fiscal policies for sustainable growth. International Monetary Fund.
10. European Commission. (2020). Fiscal sustainability report 2020. Publications Office of the European Union.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

11. International Monetary Fund (IMF). (2015). Digitalization and public finance reform: Opportunities and challenges. IMF Working Paper No. 15/213.
12. International Monetary Fund (IMF). (2022). Digital transformation in public financial management: Case studies and lessons learned. IMF Report.
13. International Monetary Fund (IMF). (2025). Libya: Public financial management modernization through digital systems. IMF Country Report No. 25/14.
14. Ministry of Finance. (2024). Annual report on digital finance initiatives in Libya. Tripoli: Government of National Unity.
15. Ministry of Finance. (2025). Ratbak Lahzi program: Real-time salary payment system in Libya. Tripoli: Ministry of Finance Publication.
16. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). Public financial management and digital transformation. OECD Publishing.
17. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2021). Digital government index 2021. OECD Publishing.
18. United Nations Economic and Social Council. (2025). Economic sustainability and fiscal governance in developing countries. United Nations Publications.
19. United Nations Development Programme (UNDP). (2023). E-governance and fiscal transparency in Arab states. UNDP Regional Bureau for Arab States.
20. World Bank. (2023). Digital public finance transformation in developing economies. World Bank Publications.
21. World Bank. (2024). Enhancing fiscal transparency through digital transformation. World Bank Policy Paper Series.
22. World Bank. (2025). The role of digital finance in achieving economic sustainability: The Libyan experience. World Bank Country Note.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).